انتباه

دخول الفراش بالملابس الرسمية!

فتوى تبطل الزواج في حالة ممارسة الزوجين الجنس وهم عرايا!

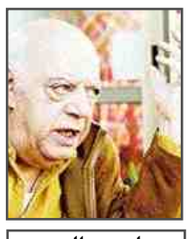

علي سالم *

في سن السبعين – عقبى لك – يصل الإنسان إلي درجة من الصفاء الذهني والنضج العقلي تكفلان له القدرة علي مراجعة القيم المستقرة في مجتمعه واكتشاف ما هو خاطئ وضار فيها. ومن الأخطاء الشائعة الآن في المجتمع المصري، الانتقائية في التعامل مع الفتاوى الدينية. فقد أصبح من الشائع الآن الترحيب بالفتوى التي تتفق مع مصالحنا وتتوافق مع أمزجتنا ثم رفض بقية الفتاوي التي تتطلب جهدا منا في الالتزام بها. عندك مثلا وزارة التربية والتعليم، لقد وزعت علي إداراتها ومدارسها ومدرسيها وبقية العاملين فيها فتوى بأن الدروس الخصوصية حرام. ليس قرارا وزاريا بل فتوى، هكذا أحالت الوزارة مئات الآلاف من المدرسين الخصوصيين إلي كفار. المسئولون عن التعليم في مصر – في غياب حكومة دينية – وجدوا أن أفظع مشكلة تعاني منها الأسرة المصرية الآن، يمكن حلها عن طريق تعميم هذه الفتوى علي العاملين بها .. ودمتم. وكأن المسئولين في الوزارة يقطعون الطريق علي حكومة دينية يتوقعون وصولها إلي الحكم بعد أعوام ويحرمونها مقدما من العمل طبقا لما يعتقدون أنه الشرع والشريعة. السياسة المعاصرة تعرف شيئا اسمه القرار، تصدره ثم تعمل علي تنفيذه، أما في الحكومات الطالبانية فلا توجد قرارات بل فتاوى .

هذا مثال يجسد الحرص علي استخدام الفتوى عندما تتفق مع أمزجتنا، وإليك فتوى أخرى تجاهلها الجميع بل وسخروا منها وكأن صاحبها لا يعي ما يقول، أو كأنه عندما أصدرها لم يكن يستند إلي أدلة شرعية كافية، وهي تلك الفتوى التي تبطل عقد الزواج في حالة ممارسة الجنس بين الزوجين وهم عرايا.

لا أحد ناقش الرجل بل أدانوها ورفضوها علي الفور، لو أنهم فكروا قليلا في نتائجها لاكتشفوا مدي فائدتها في مجالات الصحة والاقتصاد وميزان المدفوعات. فمن المعروف أن ٧٠ ٪ من هؤلاء الذين يمارسون الجنس وهم عرايا يصابون بالبرد ومضاعفاته ومنها الأنفلونزا والالتهاب الرئوي. كما أن الإحصاءات القادمة من شرق آسيا، تثبت أن عددا كبيرا منهم، حوالي ٣٣ ٪ قد أصيب بأنفلونزا الطيور،وأتضح بعد التحريات أنهم مارسوا الجنس متجردين من ملابسهم في عشة فراخ. أما هؤلاء الذين مارسوا الجنس مع زوجاتهم عرايا في حظائر الأبقار فقد أصيب ٥٠ ٪ منهم بجنون البقر. يعني عري وإبطال زواج وموت وخراب ديار، ما عدا بالطبع هؤلاء غير المتزوجين وهم نسبة ضئيلة للغاية. أريدك أن تفكر في ملايين الدولارات التي نستورد بها أدوية البرد والأنفلونزا.

لا أحد من هؤلاء الذين رفضوا هذه الفتوى فكروا في حكمة دخول الأوبرا بالملابس الرسمية، فهل الزواج بما يتطلبه من ممارسة للحب، أقل احتراما أو قدسية من الحفلات والاحتفالات، أليس دخولا هو الآخر.. لماذا إذن نسميها ليلة الدخلة؟

قد تتصور أن هذه الفتوة جديدة، الواقع أنها قديمة جدا ويلتزم بها عدد كبير من المثقفين، أعرف واحدا منهم يحرص علي ارتداء طاقية خفيفة عند معاشرته لزوجته خشية إبطال زواجهما، وأعرف آخر يرتدي شرابا قصيرا أو شبشبا خفيفا، المهم أن يرتدي الإنسان أي شيء لكي يتجنب حالة العري المبطلة للزواج.هناك من يقول أن دبلة الخطوبة أو خاتم الزواج كفيلة بذلك لأن الأصل في العري أن تكون كما ولدتك أمك.. فهل ولدتك أمك لابس دبلة؟ أو لابس طاقية؟ المشكلة هي أن الفتوى لم تتعرض لسؤال مهم: هل يبطل عقد الزواج في حالة العري قبل الجماع أي في أثناء المداعبة، أم في أثناء الفعل أم بعده؟

الإجابة علي هذا السؤال ضرورية للغاية لمعرفة وضع الأطفال المساكين الأبرياء الذين سيأتون بعد هذه الليلة السوداء التي ارتكب فيها الأب والأم هذه الجريمة النكراء بدافع من الجهل بأمور الدنيا والدين. هل هم أولاد حرام؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهو أمر مرعب ومحزن ويضيف إلي كوارثنا كارثة جديدة غير أنه يفسر بوضوح كثرة أولاد الحرام حولنا.

أما إذا كانت الإجابة بالنفي، فهذا ما يجب أن يشعرنا بالارتياح الشديد، لأن الذنب هنا سيقع علي رأس الزوج والزوجة. غير أنه علي هؤلاء الذين استهتروا بهذه الفتوى أن يفكروا في تلك اللحظة التي يأتي فيها الإبن إلي الأب بعد أن أصبح شابا ليسأله: بابا... كنت لابس إيه لما جبتني؟ .. فيرد عليه غاضباً : «وانت مالك ومال ملابسي في غرفة النوم .. ابعد عن وشي ياخرونج»!

لو أنك اعترفت له بالحقيقة معتذرا بأن الدنيا كانت حارة وأنك كنت عاريا فمن المتوقع أن يصيح في وجهك غاضبا: يبقي لا أنت أبويا ولا أعرفك.

إن عقد الزواج وثيقة رسمية، إنها الوثيقة الوحيدة التي يأخذ بها القضاء وغير القضاء، وفي حالة الالتزام بهذه الفتوى تفقد حجيتها، لك أن تتخيل أنه بعد أن تتحول الزوجة إلي أرملة، وتذهب إلي المحكمة لاستصدار حكم بإعلام وراثة، فلن تكفي وثيقة الزواج لإثبات زواجها من زوجها، من الممكن أن يكون هذا العقد قد أبطل منذ أعوام طويلة ذات ليلة شديدة الحرارة. من حق القاضي في هذه الحالة أن يطلب منها دليلا إضافيا لا يقبل الشك علي أن زواجها من زوجها لم تبطله حالة عري في الفراش وهو ما يتطلب بالطبع وبالقطع شهادة الشهود.. عندك حل تاني؟

قد تتصور أن ذلك أمر مستحيل، الواقع أنه سهل للغاية في حالة وجود الإرادة الاجتماعية والسياسية في البعد عن الحرام. من الممكن أن يقوم اتحاد الملاك أو سكان كل عمارة بتشكيل لجنة تمر علي السكان (المتزوجين منهم فقط) بشرط موافقة الزوج والزوجة، وتدخل هذه اللجنة غرفة النوم للتأكد أنهما يرتديان شيئا.. صعبة دي؟ هكذا يمكن إيجاد شهود عدول في حالة المنازعات علي صحة عقد الزواج أو في قضايا الميراث.

هناك طرق أخري يمكن فيها الاعتماد علي تكنولوجيا الاتصال المعاصرة، من الممكن تزويد غرف النوم في مصر كلها بدائرة تليفزيونية مغلقة – صوت وصورة – متصلة بمركز تحكم رئيسي في دار الإفتاء الخاصة التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض أو تلحق بالقرية الذكية وعلى الزوج أن يقف أمام الكاميرا ليعطي تماما كل ليلة: تمام يافندم.. أنا قدام حضرتك أهو.. أنا لابس بيجاما.. والمدام لابسة قميص نوم.

وبعد ذلك عليه أن يعطي بيانات تغطي بقية تفاصيل الليلة: حضرتك شايف طبعا.. اللي باقلعه دلوقت ده جاكتة البيجاما.. وده البنطلون.. بنطلون البيجاما.. أنا دلوقت لابس الهدوم التحتانية.. باينة طبعا من عند حضرتك... والمدام لابسة القميص. تمام؟ تسمح لنا ننام؟

وهنا ترد عليه رسالة مسجلة:.. إحلف انت وهي إن دي آخر حاجة حا تتقلع..

عند ذلك يتناول الزوج والزوجة قطعة خبز ويضعها كل منهما علي عينيه ثم يحلفان: وحياة دي النعمة علي عينية.. ان شاء لله يارب أعمي لو قلعنا حاجة بعد كده..

وهنا يرد عليهما المراقب: اتكلوا على الله.. ليلتكم فل بإذن الله.

ربما تسألني: أنت الآن في السبعين من عمرك.. حضرتك مالك ومال القلع واللبس؟

وأرد عليك: يا بني... يتكلم الإنسان كثيرا عما ينقصه.. ألا ترى أننا نكثر من الحديث عن الأخلاق والدين.. هذا هو بالضبط ما ينقصنا.

* كاتب مسرحي مصري
(من مسرحياته الشهيرة : مدرسة المشاغبين ، و شاهد ما شافش حاجة)

الحاطبون في أحراش المهدي المنتظر

مشاري الذايدي *

من أكثر الرسائل «لغريبة» التي أتلقاها كل حين على بريدي الالكتروني، رسالة من شخص غريب غامض، يتحدث بكل لباقة و«شياكة»، وكرم يتجلى من خلال تزويدي بروابط الى مواقع اخرى. رسائله مرتبة جدا، ومزينة بصورته وهو يرتدي ملابس «كاجوال»، هذا «الحبيب» يعرّف نفسه بأنه «المهدي المنتظر»!

الرجل مقتنع جدا، ويتحدث بكل يقين، ويكتب بكل هدوء وبدون تشنج او حماسة ملحمية، وكأنه يحدثك عن هطول أمطار على لندن، او ثلوج على كندا، اي أن عليك أن تستقبل تعريفه كمعلومة معتادة جدا.

لنتحدث بجد أكثر، هناك من يعتقد أن المهدي المنتظر على وشك الخروج، كل كما يرى شكل ومواصفات وأولويات هذا المهدي...فمهدي الشيعة يختلف عن مهدي السنة، وبطبيعة الحال عن مهدي الطوائف الأخرى.

من هؤلاء المتحمسين، ولكنهم ليسوا، والحق يقال، بشياكة صاحبنا «الكاجوال»، مولانا مقتدى الصدر، الذي اشتهر بمواقفه الساخنة، وصورته الشهيرة التي يحملها اتباعه، وهو يشير بسبابته المشدودة وعيناه ترمقان بحدة واتساع، ومكتوب على الصورة بخط يراه الاعمش: «هيهات منا الذلة».

السيد، الشاب، مقتدى الصدر، نقلت الانباء عنه اثناء زيارته للكويت الاسبوع الماضي قوله: «القوات الأميركية لم تأت إلى العراق من أجل السنة أو الشيعة، وإنما جاءت وفق معتقدات أيديولوجية يمينية غربية، للتصدي لخروج المهدي المنتظر من العراق».

شخص آخر، قريب الصلة بـ«سيدنا» الصدر، أعني الصلة الفكرية والذهنية، الرئيس الايراني المتحمس، أحمدي نجاد. ففي كلمته التي ألقاها في السادس عشر من نوفمبر الماضي أمام حشد ديني في ايران، قال إن المهمة الرئيسية لحكومته تتلخص في «تمهيد الطريق للعودة المجيدة للإمام المهدي». ومما يتناقله بعض الايرانيين، من باب التندر ربما، أن أحمدي نجاد قام أثناء توليه منصبه كمحافظ لمدينة طهران، بإعادة تخطيط المدينة لكي تليق بعودة الإمام.

طبعا الأمر مع احمدي نجاد، الذي يسعى الآن الى التسلح بالحراب النووية، لا يصبح باعثا على الابتسام، بل على القلق والوجوم. فالتاريخ يحدثنا أنه يمكن للمؤمنين بأفكار موغلة في غيبيتها، أن يمسكوا بدفة التاريخ، ويصنعوا مساره رغم أنف الواقعة، وأهل الواقعية، بل انهم هم يصيرون أهل الواقعية، ما دام ان الواقع هو ما يتحقق فعليا!

هوس «المهدوية»، والتنبؤ بحلول ملحمية ولا طبيعية تتدخل على مسار التاريخ والسياسة، ليس حكرا على امثال مقتدى الصدر، الذي يعتقد ان القوات الامريكية انما جاءت من اجل الحيلولة دون ظهور المهدي، او احمدي نجاد الذي يعتقد انه، وبكل سياساته ووجوده اصلا، ليس الا تمهيدا لظهور المهدي، وان هالة من النور كانت تحيط به أثناء إلقاء خطابه في الامم المتحدة، وليس حكرا أيضا على المسلمين، ولهذا قصة أخرى.. وبالعودة الى حديثنا، فهناك نماذج كثيرة في الحاضر والغابر، بعضها محزن وقاس، وبعضها طريف ويدخل في باب النكات، وقصصهم وجدت طريقها الى كتب النوادر تحت اسم «نوادر المتنبئين»، خصوصا في عهد الخليفة العباسي «المهدي»، والذي كان هو بدوره أحد مدّعي المهدوية، حسب مخطط والده الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور، من اجل إكسابه هذه الصفة الملحمية المسيطرة بسلطان التفويض الالهي، وصفه بذلك ومنحه هذه الخاصية من أجل قطع الطريق على خصومه من العلويين الذي يرون انهم هم معدن المهدوية. وتقول الاخبار المروية ان مهدي آخر الزمان منهم. المفارقة ان العباسيين انما خرجوا في ظل عباءة شرعية العلويين، وثاروا باسم «الرضا من آل محمد»، وهو الشخص الذي كان الناس يتكتلون ضد الامويين حوله، دون الافصاح عن اسمه علانية، خوفا من بطش الامويين وحرصا على السرية. فلما نجحت ثورة العباسيين، نكلوا بالعلويين، أضعاف ما فعل الامويون، ويكفي ما صنعه المنصور في ابناء عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب، من مجازر.

هي السياسة، قاتلها الله، تتوسل بكل شيء، حتى بالنقي من المعاني، من أجل غايتها، ففكرة المهدي، بصرف النظر عن معناها المباشر او الحرفي، هي تعبير عن الشوق الانساني العارم الى العدالة.

والعبرة من هذا الحديث، أن السياسة لها شروطها، والمواعظ واخبار آخر الزمان لها مجالها. لأن الغيب لا يعلمه الا الله.

والمشكلة ان كثيرا من الساسة يحاول ركوب خيل الشرعيات التي تخلقها بعض الاثار والنصوص الدينية المروية، يستغلونها من اجل حماية شرعيتهم، والقول بأنهم تجسيد حي لارادة الله، وانهم يتصلون بقوة علوية تجعل قدرتهم غير قابلة للمقاومة، فهي من الله مباشرة، ولذلك فإننا نجد أغلب المتصفين بشيء من هذه الصفات الغيبية في السياسة، هم أهل بطش ودموية اثناء الحكم، بل ربما يشعرون براحة ضمير داخلية لأنهم أمناء على ارادة الله. كما كان الشأن في الماضي مع مؤسس دولة الموحدين «ارهيب»،المهدي بن تومرت، او غيره.

وفي الوقت المعاصر، ألصق كثير من اللاعبين في ميدان السياسة، سواء من الذين يحكمون او من الذين يعارضون الذين يحكمون، بنفسهم نوعا من هذه الصفات والسمات الالهية. ففي السودان، نجد محمد بن أحمد (الشهير بلقب المهدي) الذي ولد في جزيرة «لبب» بالقرب من مدينة دنقلا، ١٨٤٤، يركب هذا المركب، او يحمله اتباعه على هذا المركب، تحت حجة ان هناك احاديث تبشر بخروج المهدي اخر الزمان، وانه يملأ الارض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما. وبصرف النظر عن صحة هذه الاثار من عدمها (للأمانة اغلبية علماء السنة وكل علماء الشيعة يعتقدون صحتها، ربما باستثناء عالم الاجتماع ابن خلدون الذي كان ينكر صحة هذه الاحاديث، من القدماء، ومن المعاصرين الشيخ عبد الله ال محمود مفتي قطر السابق، وقلة قليلة).

لكن، بصرف النظر عن الصحة من عدمها، فإن «تعيين» الاخبار الغيبية بشخص محدد يعد ضربا من التخرص، ويقود الى كوارث بشرية ومآس انسانية، كما حصل مع حركة جهيمان العتيبي ١٩٧٩ التي احتلت الحرم المكي ١٥ يوما، ووقعت مصادمات حصدت عشرات القتلى، ثم أعدم هو وعدد من مجموعته، وكان من ذرائع هذه المجموعة للقيام بهذا العمل، هو ان المهدي المنتظر الذي بشر به، موجود معهم، وتحدثوا عن الرؤى والمنامات التي رؤيت في صاحبهم، اضافة لعشرات الاحاديث التي كان خطيب المجموعة يتلوها من أمام الكعبة ومن ميكروفون الحرم!

في هذا الصدد، ومن غرائب الاشياء التي وقعت في العلاقة ما بين الغيب السياسي، او المسيس، والواقع السياسي، وما أكثره، يحدثنا التاريخ القريب في الجزيرة العربية، ان أحد الامراء من اسرة آل رشيد، وهو أمير اتصف بالحزم والدهاء وطالت مدة حكمه، وهو الامير محمد بن عبد الله بن رشيد ،(توفي بحدود ١٨٩٧)، قد بلغ من اعتقاد البعض به ان جعلوه هو «القحطاني» الذي ورد في بعض الأخبار أنه لا تقوم الساعة حتى يسوق الناس بعصاه. المهم ان هذا الامر عرض على أحد العلماء والفقهاء، وهو الشيخ سعد بن عتيق، فنفى ذلك في حينه، وقال: «وقع البحث الذي في الصحيحين، عن حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه»، فصرح بعض الحاضرين بأن القحطاني المذكور في هذا الحديث هو محمد بن رشيد، الذي خرج في أواخر المائة الثالثة بعد الألف من الهجرة، وعظمت شوكته وانتشرت دولته في أوائل المائة الرابعة (...) فسألني بعض الخواص هل يسوغ القول بما قاله القائل؟ وهل ينبغي الجزم به أم لا؟»، فكان مما جاء في جوابه: «أعلم أن قول القائل إنّ القحطاني المذكور في الحديث ، هو الرجل الذي وصفناه، لا شك أنه تعيين لمراد المعصوم - صلى الله عليه وسلم». ثم قال: «وأما الجزم بالتعيين (...) فلا يخفى بعده عن المُعلم المفيد عند أهل المعرف».

وأغرب من هذا، وفي الضفة السنية من هذه الحكاية الملحمية، انني وجدت من يتحدث عن أن «غزوات» بن لادن، أي جرائمه وتفجيراته في مشارق الارض ومغاربها، ليست الا تمهيدا لظهور المهدي المنتظر!

نحن اذن أمام فوضى عارمة، اختلطت فيها سيول السياسة الملوثة، بطين الطمع ووحول الجشع، بمياه الدين الزلال، الذي يجب ان يكون للناس، كل الناس، وليس لأنصار هذا المهدي المزعوم ، أو اعداء ذلك المهدي الآخر.

ترى هل نستطيع منع هذه القصة المحزنة بلوغ نهايتها، ونمنع معها بالذات، احمدي نجاد من ان يبايع المهدي على ظهر صاروخ نووي... شيء محير فعلا.

* كاتب سعودي

الزواج المؤقت بين الفقه والقانون

زكي لطيف *
zakilateef@maktoob.com

المجتمعات النامية تعيش عادة في فوضى قانونية ولبس دستوري على قدر من اليقين تتمثل مظاهره في التناقض بين القانون والنظم الاجتماعية أو بين الدين والنظم والقانون العام المنظم لنشاط المجتمع وحركته المستمرة. في البلدان المتقدمة والديمقراطية يعتبر الدستور قانون كلي وهو العنصر الأساسي في النظام القانوني والحقوقي، الدستور مدار مركزي لنشاط الدولة والشعب معا، والعنصر الثاني هي التشريعات والقوانين والأنظمة التي تفصل القانون الكلي وتدعوا إلى تطبيقه وتلاءم ما بين مفرداته وحيثياته وتنظم تطبيقه بحيث لا يتعارض مع قوانين أخرى مرتبط بها بشكل أو بآخر.

تأتي النظم الاجتماعية كالعادات والتقاليد والقيم والذهنية السائدة لتدور مدار القوانين والتشريعات والأنظمة ولتدور الأخيرة في مدار الدستور لتضع الدولة بمؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني بأفراده وجماعاته في دائرة رحبة وايجابية من التطور الشامل في المعرفة والفلسفة والتقدم التقني والتكنولوجي والنهضة التجارية والصناعية.

أما في مجتمعاتنا الإسلامية وبالتحديد الشيعية فالأمر مختلف تماما فعظم المجتمعات تعيش في فوضى قانونية وحقوقية قل نظيرها في عصر الألفية الثالثة، لعل من ابرز مظاهرها الزواج المؤقت ! فهذا الزواج يقول علماء الشيعة ومفكريها بأنه حل لمشكلات الزواج الدائم وتكبيلا لنوازع الزنا والشذوذ الجنسي وغيرها من المحرمات، وتنسب إلى الإمام علي (ع) قولة مشهورة يرددها الجميع في المحيط الشيعي" لولا أن حرمها عمر ما زنا إلا شقي" إلا أن هذا النوع من الزواج غير معمول به في المجتمعات الشيعية ومن ضمنها ايران الإسلامية التي تطبق الفقه الجعفري ويعتمد نظام الحكم فيها على أساس فقهي مستند على نظرية فقهية محكمة ألا وهي "ولاية الفقيه" فزواج المتعة في ايران ممنوع قانونا ويجري في الخفاء وهذا هوالحال في معظم المجتمعات الإسلامية الشيعية، فإذا ما كان زواج المتعة جائزاً ومباح فلماذا هذا التناقض المذهل ؟؟ لماذا يجيزه الشرع وتحرمه النظم الاجتماعية؟؟ لماذا يمنع في ايران وهي الدولة التي تطبق الفقه الجعفري؟ إن المجتمعات الشيعية لكونها تعيش نظام شمولياً متخلفا تسيطر عليه الأنظمة الاستبدادية تحيى حالة عجيبة من التناقضات المحيرة وهذا هو حال الحكم الاستبدادي الشمولي القمعي نتاجه التناقض والتعارض بين المكونات الحيوية للمجتمع الذي يحكمه ويسيطر على مقدراته، فلو كانت هناك حرية حقيقة وانعتاق من النظام الشمولي المقيت ويتمتع المجتمع بمؤسسات قانونية ودستورية رصينة لكان الوضع مختلفا تماما، فإذا ما كان الشعب مقتنعا عبر ممثليه بالزواج المؤقت، يحول إلى تشريع بقانون عبر السلطةالتشريعة التي تنظر فيه أما إقرارا أو تجريما فإذا ما اقر يصاحب إقراره قانون ينظم مساره في المؤسسات المدنية والقانونية والخدمية، وإذا ما تبث بعد انقضاء ولاية السلطة التشريعية المقرة له أن قانون الزواج المؤقت غير مناسب وتسبب بمشكلات عديدة، يطلب المنتخبون مرشحيهم في حال فوزهم إلغاء أو تعديل قاون الزواج المؤقت وبالتالي يتضح ما إذا كان الزواج المؤقت مناسب لهذا المجتمع أم لا ؟ هل أجدي إقراره في انخفاض نسبة الزنا والممارسات الجنسية الشاذة أم لا ؟ هل انطبقت عليه قولة الأمام علي (ع) المشهورة" ما زنى إلا شقي" أم لا ؟ وحتى في حال فشل الزواج المؤقت وتسببه باختناقات اجتماعية وقانونية هذا لا يعني انه قانون وتشريع خاطئ بالمطلق، بل ربما يكون صحيحا ويتمتع بنتائج ايجابية في مجتمعا آخر. هذه هي الحالة الطبيعية لمجتمعات القرن الجديد أما أن يعمل بالزواج المؤقت بمفرداته الفقهية الحالية وبالخفاء لمعارضته لنظم المجتمع فهذا إنما يعبر عن فوضى نعيشها بكل المقاييس ومرج قل نظيره في عالم اليوم. إن الفقهاء لا يقولون فقط بجواز الزواج المؤقت ولكنهم أيضا يجوزون الزواج من الزانية وبدون عقد مكتوب أو شهود وبعدد غير محدد من النساء ولفترات طويلة جدا من العمر ودون الاعتراف بأي مؤسسات قانونية تصادق عليه، بالمقابل لا يحظى هذا الزواج باعتراف أي مؤسسة قانونية محلية أو إقليمية أو دولية مما يساهم في تعزيز حالة الفوضى التي تقبع فيها المجتمعات الإسلامية الشيعية.

تتجانس ما بين الحكم الفقهي والمؤسسة القانونية أمر لا بد منه من اجل تأليب النظم الاجتماعية وكسر شوكتها لتنصاع للقانون الذي يخلقه الامتزاج الايجابي بين الفقه الإسلامي وسائر مصادر التشريع الأخرى في الدستور الذي يعبر عن ضمير الشعب في نهاية الأمر. وما نكابده اليوم من تناقض بين بعض الأحكام الفقهية والنظم الاجتماعية فلكون معظم مجتمعاتنا تعيش في ظل نظام سياسي واجتماعي وديني مستبد وديكتاتوري والاستبداد والديكتاتورية على نحو الإطلاق لا تعترف بالدستور والقوانين والأنظمة المنبثقة عنه كقاعدة ارتكاز للدولة والمجتمع، إنما يفرزان تناقضا في كافة جوانب حياة الفرد والمجتمع ينتج عنه العديد من الإرهاصات والاختناقات في كافة دوائر الحركة والنشاط، وتراجع اقتصادي وثقافي شامل، ويخلق شخصية إنسانية متخلفة غير قادرة على العطاء، وهذا ما تكابده مجتمعاتنا الإسلامية منذ حقبة طويلة من الزمن هي عمر الإسلام كآخر ديانة سماوية على وجه الأرض.

* كاتب بحريني

زواج المتعة = زنا المتعة

شريف محمد الحمزاوي *

ان ما هو مذكور في الصحاح وللأسف عن نكاح المتعة هو من الأحاديث المدسوسة!!!

أما لماذا يعتبره البعض صحيحا ويطبقه فلأمر في نفس يعقوب.

لا يوجد في الاسلام شيء اسمه زواج المتعة أو غيره مما يتباه به بعض أصحاب العمائم والمقشات.

النكاح وأحكامه، مذكور تفصيليا في القرآن الكريم بلغة عربية فصحى يفهمها الفقيه والأمي.

ولكن ، كما جرت العادة، يخرج بعض أصحاب الذقون (المقشات) بفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان (والله أعلم لماذا) قد يكون لاثبات أنهم يفهمون أو لأسباب أخرى والله أعلم.

الجميع يعرف أن سيد الخلائق والبشر منع كتابة أحاديثه الشريفة لمعرفته – وهو الصادق الصدوق الموحى اليه الذي لا ينطق عن الهوى النبي المرسل – بأن بني آدم مغرور وسيلحق الحياة الدنيا.

ثم جمعت الأحاديث الشريفة وغربلت ووضعت في ما يسمى الآن بالصحاح بعد أن وضع لها موازين ومعايير أولها القرآن الكريم.

اذن، كيف هرب حديث نكاح المتعة وأصبح في الصحاح؟

ليعلم الجميع مسلمين وغير مسلمين أن هذا الحديث مدسوس وسأبين للأسباب التالية وغيرها:

١–نزلت الأحكام الاجتماعية بعد الهجرة الى المدينة المشرفة وقبل أي غزوة لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه.

٢–أول غزوة للرسول الأعظم كانت بعد الهجرة ب ٣ سنوات.

٣– ليس لي علم ولم يسبق لي إن قرأت في كتاب أو سمعت بأن العرب في الجاهلية كانوا يعملون بنكاح المتعة. العرب كانوا مشهورين بحفظ أنسابهم وأنساب خيلهم أيضا.

٤– لم أقرأ أو أسمع بأن العرب كانوا يستخصون!!! كانوا وما زالوا من الفحول المشهود لهم عالميا. فكيف ورد أول حديث بنكاح المتعة بأن أتى بعضهم الى الرسول الأعظم يسأله " ألا نستخصي "؟

٥– هل كان يتجرأ أحد في عز الاسلام وحياة الرسول الأعظم أن يقول له " ألا نستخصي "؟ وفي أي غزوة كانت؟ هل كان كل همهم في غزواتهم مع الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه أن ينكحوا؟

٦– كتاب الله كان تقريبا قد ختم في فتح مكة، فكيف يحل الرسول الأعظم نكاح المتعة في فتح مكة ثلاثة أيام ثم يحرمه؟ أليس هذا مخالفة صريحة للحكم الالهي في النكاح؟ وهل خالف سيد الخلائق والبشر ربه في غير هذا الأمر حتى يخالفه فيه؟

فكل حديث مضمونه يخالف الشرع الالهي فهو باطل ومدسوس. وكل حديث لا يتناسب مع مكانة الرسول الأعظم فهو باطل. نعم، نحن نرى ونقرأ ونسمع اليوم ما يتحفنا به بعض أصحاب العمائم والمقشات من فتاوي لم تخطر على بال ابليس ليعملوا فتنة بين المسلمين من جهه، وبين المسلمين وغيرهم من عباد الله من جهه أخرى ، ويتداخلوا في أمور صغيرة وتافهة لا تهم الاسلام والمسلمين بشيء مثل:

● هل تقديم الورود في زيارة مريض هي من الاسلام؟

● هل رؤية الزوج لزوجته عارية " ربي كما خلقني " من الاسلام؟ بعضهم أفتي ببطلان العقد!!!!!

● هل الدخول الى الحمام بالرجل اليمنى عوضا عن اليسرى من الاسلام ؟ وما حكمها؟

● هل يمنع على المسلمين تقديم التهاني بأعياد الكفار؟

هذه بعض الأمور التافهة التي يتداخل بها أصحاب اللحى الكثة والجلابيب القصيرة والعمائم السوداء والبيضاء والحمراء الذين يفتون ما لذ وطاب . كلنا عباد الله وخلقه و" كل عنزة معلقة من كراعيبها " وهذا مثل شامي. لن يدخلني أي منهم الجنة ولن يخرجني منها، ولن يدخلني أي منهم النار ولن يخرجني منها.

الاسلام هو خاتم الديانات ومحمد أبن عبد الله خاتم الأنبياء والرسل ولم ينف أحد منهم ولم يلغ أحد منهم. الأنبياء والمرسلون من البشر ولكن ليسوا كالبشر، فلا ننقل عنهم ما ليس لهم به علاقة لا من قريب ولا من بعيد ولا ما يخالف الشرع الالهي. انهم أنبياء ومرسلون.أما نحن المسلمون، فقد انذرنا " انما الأعمال بالنيات ولكل أمريء ما نوى ".

أما عن الوضع القانوني للزواج بشكل عام:

ففي الشرع الاسلامي لا تزوج المرأة نفسها ولكن يزوجها ولي أمرها وشروطه معروفة وبسيطة بدون أي تعقيد ، وأحكام الطلاق بسيطة أيضا.

أما القوانين المتقدمة في الدول المتقدمة، فقد سمحت للمرأة بتزويج نفسها وزواج المثليين .... الخ. ووضع شروط وبنود والتزامات كلها مادية (اذا أراد الطرفان) لأن الخاتمة هي الطلاق الحتمي وذلك لتغطية الزنا (الذي يكون قائما سلفا بينهما) بعقد زواج (لم أفهم الى الآن لماذا). أني دائما أسأل نفسي سؤالا لم أجد له اجابة شافية: لماذا يتزوج المتقدمون في السن من شابات صغيرات في سن بناتهم وينجبون من هن الأولاد الذين لن يتعرفوا على أبائهم بعد بلوغهم السادسة أو الثامنة عشر من العمر.. بل سيجدون أنفسهم مع أباء أخرين تزوجن من أمهاتهن الشابات الصغيرات بعد وفاة أبائهم العجزة ؟!

والسلام على من اتبع الهدى.

* كاتب سوداني

الفاشية الأصولية عندما تتعرض للأقليات

غالية قباني*

لا تشابه الفاشية القومية سوى الفاشية الدينية، فكلاهما ينهل من عقدة التفوق التي تفرّخ عقد فرعية مثل اضطهاد الاخر "الاقل شأنا الذي لا يرقى لسمو افكارها وجيناتها".

ومن عقدة التفوق على الاخر، تنطلق عقدة الخوف منه ومن العالم أجمع الذي يتآمر ليدمر نقاء الفكر وأصحابه. على ذلك تثير أفكار مثل التسامح، الحريات، او الاقليات الدينية، ذعرا بين اتباع التعصب بمختلف أشكاله، لأن تلك المبادئ تسترجع منهم الفضاء المهيمن عليه، وتعيد تقسيمه على الجميع.

مناسبة هذا التعليق، الحوار الذي أجرته قناة الجزيرة مع د. عبدالله النفيسي المفكر الاسلامي الكويتي، والذي أثار جانب منه استيائي بطروحاته العنصرية، واعتقد ان هناك من شاركني هذا الاستياء، وفي حجم التهويل الذي تم صبه في الحوار باتجاه بناء الكنائس ودور العبادة في المنطقة العربية، ودول الخليج تحديدا، بصفتها مؤامرة للانقضاض على تلك الدول واحتلالها، كما يفهم من سياق الكلام، من خلال الجيش السري العميل، المقنع حاليا باسم (الاقليات الدينية والعرقية)!!

أفكار مثل هذه عدوة للتغيير والاصلاح في أي مكان تنطلق منه، وبدل ان تضع يدها على مكامن الخلل في المجتمع، تكتم على أنفاس المشكلة باثارة زوابع الخوف والهلع منها، فتبدو الاقليات ضحية مرتين، الاولى لانها منقوصة الحقوق، والثانية لأن هناك من يطالب بعدم اعطائها تلك الحقوق كونها جاهزة للخيانة، وبذلك هي منقوصة الانسانية او المواطنة.

لم يعترف الدكتور النفيسي ومضيفه الزميل أحمد منصور بوجود مشاكل اقليات في الاساس. ولو أنهما ميزا ما بين وجود تلك المشكلات وبين استغلال الولايات المتحدة والغرب لها كمبرر للتدخل في شؤون الدول، لكان الطرح مفهوما ومقبولا، الا أنهما تحدثا بعقلية الانظمة -التي ينتقدان ممارساتها- واصبحت الاقليات مجرد مشروع تواطؤ مع الاستعمار الجديد في المنطقة. ويعكس كلا المتحدثان بصفتهما يمثلان الفكر الديني الاصولي تغيرا في خطاب هذا الفكر نحو الاقليات الدينية، فمن "فوبيا" الحركات التبشيرية التي تحملها، الى فوبيا العمالة السرية.

تحمل الفاشيات تناقضات فاضحة في طريقة تفكيرها، فالاصولية الاسلاموية مثلا، تريد ان ترى في كل بقعة غير اسلامية في العالم مسجدا ومركزا ثقافيا اسلاميا وأفرادا يدخلون في الاسلام. بالطبع ان أماكن العبادة حق مشروع للجميع ان لم يسيس ويساء استخدامه في البلد المضيف. لكن المتعصبين الدينيين يريدون أن يكونوا أصحاب حقوق مطلقة في اختيار أماكن عبادة تخصهم، ويرفضون الحق نفسه على الاقليات الموجودة في بلادهم. فإن خرجت أصوات معارضة لبناء مسجد مثلا في بلد غير اسلامي، يوجه أصحاب الاصولية الفاشية الاتهامات لتلك المجتمعات، بالعنصرية وكراهية المسلمين!

ليت د. النفيسي ومضيفه توقفا قليلا عند أزمة الاقليات التي لم يخترعها الغرب، بل هي حاضرة منذ عقود طويلة بسبب غياب الديمقراطية عن العالم العربي التي تجعل المواطنين جميعهم سواسية في المواطنة، ويكون من حق كل منهم أن يمارس مشاعره الدينية وعاداته ولغته بعيدا عن أي قهر. وقد وفدت الى العالم العربي اقليات اخرى جاءت مع النهضة الاقتصادية ومن حقها ان تمارس مشاعرها الدينية مثلما هو حق لكل مسلم يعيش خارج بلده. لكن وحسب مفهوم أصحاب الفكر المتعصب، فان الآخر المختلف معهم غير موجود. يوجد فقط عند اعتناقه لافكارهم "بحذافيرها"، لذا يتم الاستشهاد غير المنطقي بأن في الكويت خمس وثلاثون كنيسة لمائتي مواطن كويتي مسيحي!!. ولماذا الغش بالحساب، والقسمة يجب ان تتم على كامل عدد المسيحيين المقيمين في البلاد، وهل دور العبادة حق خاص بحملة الجنسية الاصلية فقط. هل يقبل أحمد منصور والنفيسي ان تكون القسمة بهذه الطريقة على المسلمين المقيمين في الغرب؟ ان تحسب دور العبادة على حملة الجنسيات الاصلية فقط؟ هل يقبلان بعزل الجاليات العربية المسلمة في اوروبا وأميركا، وأن تحد حرياتها وينظر لها بعين الشك كجهة ع